# إذكاء الوعي بخطر الفساد مدخلا لرفع معدلات الاستثمار

**ا.م.د. بشار احمد العراقي**
**كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل**
**bashar_a92@yahoo.com**
**07701895300**

**م.د. محمد فوزي**
**كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل**
**mfm80_2006@yahoo.com**
**07722832274**

**المستخلص :**

يهدف البحث إلى إلقاء نظرة بانورامية على الأطر المفاهيمية للفساد وأنواعه وأسبابه ومؤشراته ، مع تحليل خريطة الفساد في العراق وفق لمؤشراته الدولية، فضلا عن تفسير وتحليل طبيعة العلاقة التي تربط الفساد بمعدلات الاستثمار ، علاوة على محاولة الكشف عن طبيعة التأثير الذي يمارسه الفساد في الإنفاق الاستثماري بأنواعه (العام والخاص والأجنبي) في العراق ، من خلال الاعتماد على المنطلقات النظرية والدراسات التطبيقية المتناولة لموضوع البحث فضلا عن استخدام التحليل الوصفي التحليلي المستند إلى بيانات متغيرات الدراسة الخاصة بالعراق . وقد أفصح البحث عن وجود تأثير سلبي للفساد في معدلات الاستثمار (الخاص والعام والأجنبي) في العراق.

**الكلمات المفتاحية: الفساد ، الاستثمار ، مؤشرات الفساد ، منظمة الشفافية الدولية.**

## To Increase Awareness of Corruption Risk as Entrance for Rising Investment rates

**Abstract :**

The aim of the research is to take a panoramic view of the conceptual frameworks of corruption, its types, causes and indicators, analyze the map of corruption in Iraq according to its international indicators, as well as explain and analyze the nature of the relationship between corruption and investment Expenditure (Public, private and foreign) in Iraq, by relying on the theoretical and applied studies of the subject of the research as well as the use of analysis descriptive analysis based on the data variables study for Iraq. The research revealed a negative impact of corruption on investment rates (private, public and foreign) in Iraq.

**Keywords:Corruption,Investment,CorruptionIndicators,Transparency International. .**

**المقدمة :**

شهدت العقود الأخير اهتماما واسعا وتعبئة متزايدة من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية باتجاه وضع وتأسيس اطر عمل مؤسسية محلية ودولية تسعى إلى إذكاء الوعي بمخاطر الفساد ومحاولة تطويق مكامنه ومسبباته والعمل على تقليص مستوياته. لقد جاء هذا الاهتمام المتزايد بالفساد مدفوعا وبصورة أساسية بالآثار السلبية الكبيرة التي يمارسها على مختلف الهياكل والمؤسسات المكونة للدولة من اجتماعية وسياسية وبيئية فضلا عن تأثيراته الاقتصادية التي تتمثل بانخفاض النمو الاقتصادي ، وسوء تخصيص الموارد والطاقات ، وهدر الإيرادات العامة وتدني

حجم الإنفاق الحكومي وتشوه بنيته ، وتراجع أداء البنية الأساسية والخدمات العامة وتقليل فعالية المعونات الخارجية ، الأمر الذي يرفع من مستويات عدم الثقة بالدولة والحكومة الذي تنعكس آثارها السلبية وفي جانب منها في تقليص وزوال جاذبية وحوافز الأعمال والاستثمار داخل الاقتصاد الوطني .

ان ارتفاع مستويات عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها نتيجة تزايد مستويات الفساد، وما يولده من تكاليف إضافية تشكل ضريبة باهظة على المستثمرين ، سيدفع من جانب آخر برؤوس الأموال المحلية والتدفقات الأجنبية إلى الابتعاد والعزوف عن الاستثمار المحلي .

ونظرا لما يمتلكه العراق من مستويات مرتفعة جدا من الفساد تضعه في ذيل قائمة الدول ضمن مؤشرات الفساد العالمي، فان تأثيراته السلبية على المتغيرات الاقتصادية ومنها الاستثمار ستكون أكثر فاعلية وأقسى شدة.

مما تقدم تتضح أهمية البحث الذي تمحورت مشكلته الأساسية بالإجابة على التساؤلات التالية ، ما هو مستوى الفساد في الاقتصاد العراقي؟ وما هي طبيعة وآليات وحجم التأثير الذي يمكن أن يمارسه في الاستثمار المحلي؟ .

وفي ضوء ما تقدم فقد **سعت الدراسة** إلى إلقاء نظرة بانورامية على الأطر المفاهيمية للفساد وأنواعه وأسبابه ومؤشراته، وتحليل خريطة الفساد في العراق وفق للمؤشرات الدولية للفساد ، فضلا عن تفسير وتحليل آلية وقنوات التأثير الذي يمكن أن يمارسه الفساد في معدلات الاستثمار في العراق . منطلقين من **فرضية رئيسية** مفادها أن ارتفاع مستويات الفساد تعد سببا رئيسيا ومهما في التأثير على معدلات الاستثمار في العراق. ولإثبات ذلك وتحقيق أهداف البحث الأساسية تم الاعتماد في **منهجيته** على المنطلقات النظرية والدراسات التطبيقية المتناولة لموضوع البحث والتي دعمت بالتحليل الوصفي التحليلي المستند إلى بيانات متغيرات الدراسة والخاصة بالعراق.

**أولا: الإطار التعريفي للفساد**

- **مفهوم الفساد**

شكل تعدد وتنوع واختلاف السلوكيات التي يمكن إدراجها في مفهوم الفساد، فضلا عن اختلاف القوانين والأعراف والثقافات التي تجيز بعض تلك السلوكيات وتمنع أخرى، مصدرا مهما لاختلاف وتنوع تفسيرات وتعريفات الفساد (Corruption)، لتتوحد في جزء كبير منها حول المفهوم المقدم من قبل منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) المتمثل باستغلال السلطة لتحقيق المكاسب والمنافع الخاصة (بن جليلي،٢٠٠٨,٩) ، وهو بذلك يمكن عده انحرافا في سياق العمل الوظيفي عن مساره السليم والصحيح . ففي بعده الاقتصادي يعد الفساد سلوكا منحرفا يمارسه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة يفضي إلى إحداث إضرار اقتصادية تزيد من هدر الموارد وتبعدها عن استخداماتها المثلى، بقصد تحقيق منافع ذاتية خاصة.

- **أشكال الفساد**

يعد التباين والاختلاف في هيكلية النظام الحاكم ومؤسساته ، فضلا عن طبيعة الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة ، الدوافع الرئيسة لتنوع أشكال الفساد وارتفاع حدت تفاقمه ، علاوة على تسارع وتائر تغلغله ليفتح لنفسه خطوطاً وآليات متنوعة عبر القنوات غير الشرعية ، وعلى كافة المستويات الفوقية والتحتية ليمارس تأثيراته في مجالات عديدة ، اقتصادية وإدارية وسياسية وحتى ثقافية واجتماعية ، ليتحول في بعض الدول إلى ما يشبه مؤسسة متماسكة وقائمة بذاتها ، تسيطر على مفاصل السلطة ومصدر القرار.

وبالرغم من التنوع في أشكال الفساد وتباينه بين الدول إلا انه يمكن تلخيص أهمها وبحسب دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالمخطط التالي:

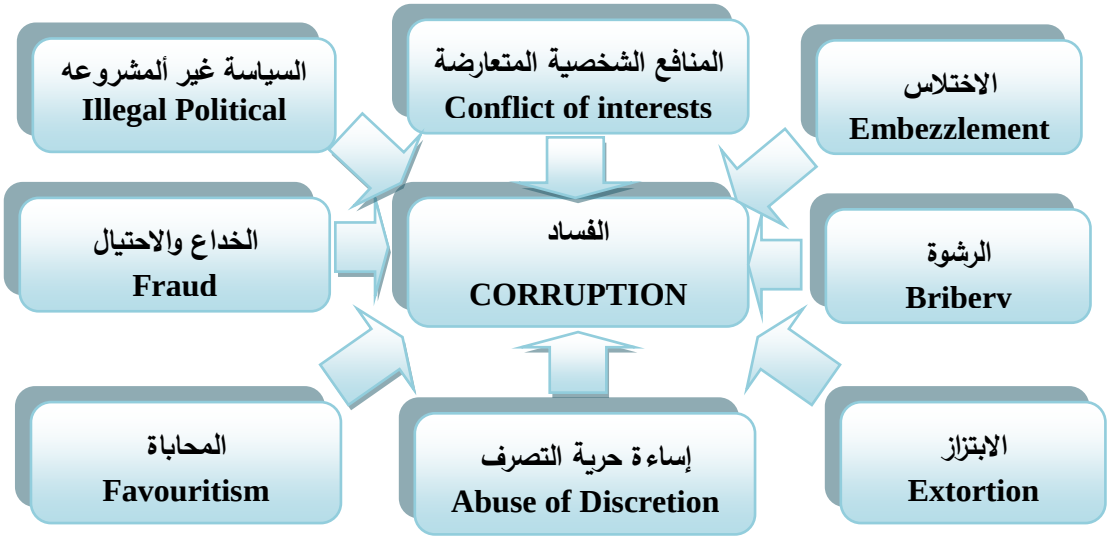


**الشكل (١) اشكال الفساد**

Sources : Global Old Dynamics of Corruption, the Role of the United Nation Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, Cicp-3, Vienna Oct. 2002 ,pp.2.

- **أسباب الفساد**

تختلف الأسباب المؤدية لنمو الفساد وانتشاره من بلد إلى آخر ، فالعوامل التي تساعد على نموه في دول معينة عادة ما تختلف عن العوامل المسببة في نموه في دول أخرى ، إلا انه وبالرغم من تعدد جذوره إلا أنها عادة ما ترجع إلى ضعف المؤسسات ورداءة هياكلها . ويمكن تلخيص أعمق جذور الفساد وحسب منظمة الشفافية الدولية في الشكل (٢) .

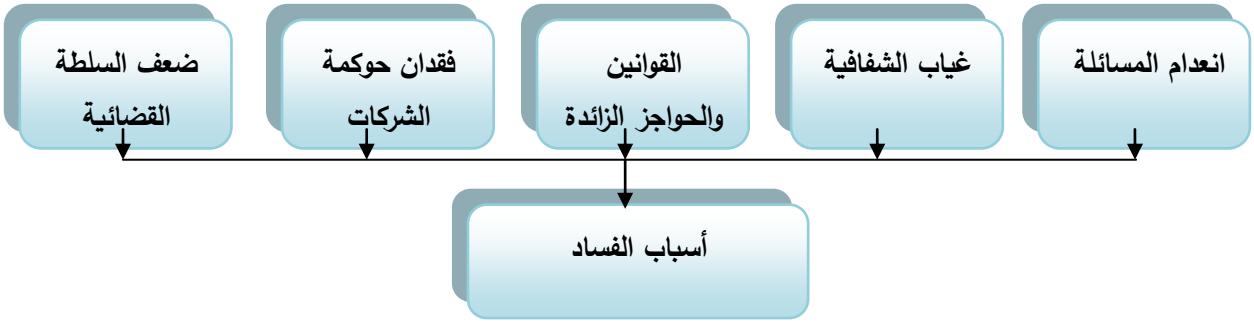


**الشكل (٢) أسباب الفساد**

**المصدر: مركز المشروعات الدولية (CIPE) ،٢٠٠٨ ، مكافحة الفساد:التوجه إلى القطاع الخاص ، ص.٥.**

- **مؤشرات الفساد**

سعت العديد من المؤسسات الدولية ومن خلال تطويرها لمؤشرات كمية إلى محاولة قياس ظاهرة الفساد في دول العالم، والتي تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية ، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول . وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسة، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية.

أ. المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية:

يشمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على ٢٢ متغيرا موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية والمخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية بحيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على أساس نقاط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة، وتشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية. ويندرج المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي يعُنى بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية ويحظى بست نقاط مخاطر (من مجموع ٥٠ نقطة) ، ويقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار . هذا وتتراوح قيم المؤشر من صفر لتعكس حالة تفشي واسع للفساد مما يعني مخاطر مرتفعة للاستثمار إلى (٦) لتعكس حالة انعدام الفساد مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار. (علي،٢٠٠٨، ٣-٤) (الصباغ ودهمان،٢٠١٦، ١٤٣-١٦٥).

ب. مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

أصدرت مجموعة البحوث العالمية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد وقد اختص كل مؤشر منها بجانب معين من القياس.

**١. مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI) :** صدر لأول مرة في العام (١٩٩٥) ويتكرر إصداره سنوياً , وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها أو من غير المقيمين , ويُعَدُّ مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات التي تصدر عن المنظمة , ويعتبر مؤشراً مركباً يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة . ويركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام . وبناءً على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة ، ولكي تدخل الدولة في عملية التصنيف فلابد ان تكون مشمولة ضمن ثلاثة مصادر مسحية في الأقل من مصادر مؤشر مدركات الفساد ، كما إن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد بالدولة المدرجة وإنما يعتمد ذلك على مدى توفر معلومات عن الفساد في الدولة . ومنذ إصدار المؤشر لأول مرة في العام (١٩٩٥) وحتى عام (٢٠١١) يحسب مؤشر مدركات الفساد بترجمة البيانات على مقياس عام موحد بتدرج (٠-١٠) حيث تعادل الدرجة (٠) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك (أي تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسداً للغاية) في حين تعادل الدرجة (١٠) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك (أي تصور القطاع العام للدولة باعتباره تضيفا تماما) . وفي عام (٢٠١٢) تم تغير منهجية حساب المؤشر بترجمة البيانات على مقياس بتدرج من (٠-١٠٠) حيث تعادل الدرجة (٠) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك في حين تعادل الدرجة (١٠٠) أدنى مستوى من مستويات الفساد. وتجدر الإشارة إلى ان درجة الدولة مؤشر أهم كثيراً في الدلالة على مستوى الفساد المدرك فيها، أما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج أخرى من التصنيف , كما قد تشترك بعض الدول بالمرتبة نفسها وهذا يعود إلى تساوي الدول في الدرجة (منظمة الشفافية الدولية.٢٠١٣، ١-٢) .

**٢. مؤشر دافعي الرشوة Bribe Payers Index (BPI) :** صدر مؤشر (BPI) لأول مرة في العام (١٩٩٩) وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام (2011,2008,2006,2002,1999) وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقاً لاحتمالية ارتشاء شركاتها في الخارج . ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها ، وبالتالي أدى دور المورد للفساد , وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول وليس الشركات العاملة.

وتختلف منهجية مؤشر دافعي الرشوة كل سنة وأخرى بسبب تغيير أسئلة الاستبانة حيث تم تطوير المؤشر ليصنف الدول ، وبعد ذلك أضيف إليه تصنيف مستوى الفساد حسب القطاعات( الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والنفط والغاز ... الخ ) التي تعمل فيها الشركات. ويتم تصنيف الدول واحتساب النقاط على مقياس موحد عام بتدرج بين (٠-١٠) حيث تمثل الدرجة القصوى (١٠) الرأي القائل بأن الشركات من ذلك البلد لم تمارس الرشوة أبدا وتمثل الدرجة (٠) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل دائم ، وعلى هذا الأساس تصنف الدول بأنها اقل أو أكثر احتمالية للانخراط للرشوة في الخارج .

ويتم اختيار الدول للدخول إلى تصنيف مؤشر دافعي الرشوة وفق الآتي :

- الانفتاح التجاري ويقاس وفقا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلا عن حجم الصادرات .
- ما إذا كانت الدولة مصنفة في آخر إصدار للمؤشر لغرض مقارنة الأداء بمرور الوقت
- العضوية في مجموعة دول العشرين (G 20) .
- الأهمية التجارية داخل المنطقة و/أو القارة (منظمة الشفافية الدولية،٢٠١١، ١٩)

**٣. تقرير الفساد العالمي (Global Corruption Report (GCR :**صدر لأول مرة في العام (2001)ويصدر سنوياً باستثناء السنوات (2012,2010,2002) وهو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد ، ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والأصوات العملية من الميدان ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير طبقا لآثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة ويغطي كل تقرير فترة (12) شهرا ابتداء من شهر يوليو إلى شهر يونيو في العام التالي ، وتذكر منظمة الشفافية الدولية ان الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة. وقد تناول تقرير الفساد العالمي منذ صدوره القضايا الآتية المدرجة في الجدول (١) (القنفد،٢٠١٤، ٥٧)

**جدول (١)**

**القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي لجميع السنوات**

| التقرير | سنة الإصدار | الموضوع |
|---|---|---|
| الأول | ٢٠٠١ | وضع الفساد في دول العالم بشكل عام |
| الثاني | ٢٠٠٣ | الوصول إلى المعلومات |
| الثالث | ٢٠٠٤ | الفساد السياسي |
| الرابع | ٢٠٠٥ | البناء والاعمار في مرحلة ما بعد الصراع |
| الخامس | ٢٠٠٦ | الصحة |
| السادس | ٢٠٠٧ | الأنظمة القضائية |
| السابع | ٢٠٠٨ | قطاع المياه |
| الثامن | ٢٠٠٩ | القطاع الخاص |
| التاسع | ٢٠١١ | تغير المناخ |
| العاشر | ٢٠١٣ | التعليم |
| إحدى عشر | ٢٠١٦ | الرياضة |

**Sources: Transparency International, Global Corruption Report , 2001-2016.**

**٤. تقييمات نظام النزاهة الوطني (National Integrity System assessments (NIS :**
صدر لأول مرة في العام (2001) وهي عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة وتقدم تقييماً مكثفاً لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة . وتُعَدُّ دراسات نظام النزاهة الوطنية بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية أداة قياس

هامة فهي مكملة للمؤشرات الاستقصاءات العالمية التي تتبعها المنظمة. ويعبر نظام النزاهة الوطني عن رؤية شاملة لمواجهة الفساد ، كما يقوم على برنامج إصلاح كلي يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم ويشمل ذلك :

- الإطار المؤسسي (الأجهزة والإدارات الحكومية)
- الإطار القانوني (التشريعات التي تحمي المواطن من تعسف السلطة وتمنع انتشار الفساد)
- السياسات العامة (استراتيجيات تنمية تأخذ في الحسبان مصالح الجمهور بكل فئاته)

ويتألف نظام النزاهة الوطني وحسب النموذج العام المعد من قبل منظمة الشفافية الدولية من ثلاثة مكونات يمكن تصورها على هيئة معبد يوناني كما في الشكل (٣) على النحو التالي:

- الوعي العام وقيم المجتمع تمثل الأساس أو القواعد التي يقوم عليها المعبد.
- عناصر نظام النزاهة الوطني تمثل الأعمدة التي يقوم عليها سطح المعبد.
- النزاهة الوطنية تمثل سطح المعبد التي تستقر عليها أهداف نظام النزاهة الوطني (نوعية حياة أفضل ، سيادة القانون ، والتنمية المستدامة . (البرغوثي،٢٠١٦، ٨٧-٩٢)

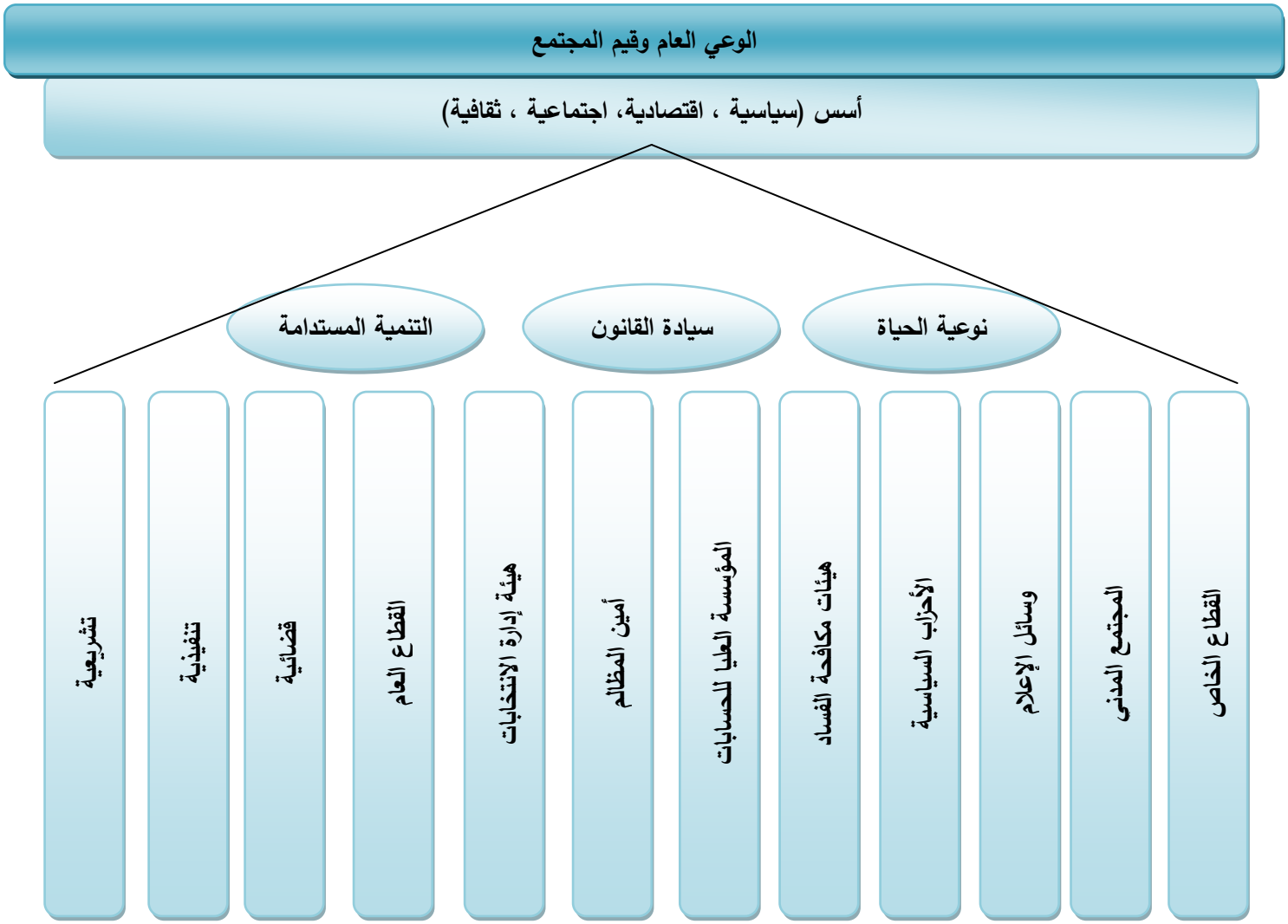


الشكل (٣)
أنموذج منظمة الشفافية الدولية لنظام النزاهة الوطني
**Sources : Transparency International, 2012, NIS Assessment Toolkit,PP.4.**

ويرتبط بكل ركن من أركان نظام النزاهة الوطني مجموعة من القواعد والممارسات التي تمثل الأدوار المركزية للعمل ، ويُعَد غياب هذه القواعد المكملة مؤشراً إلى ضعف هذا الركن أو ذاك وهذه القواعد والإجراءات ليست مقتصرة على ركن دون غيره وان كان هناك تطابق بين قواعد وممارسات مركزية من جهة وبين أعمدة معينة من جهة أخرى وتمثل أركان النزاهة والقواعد والممارسات في مجموعها نظام النزاهة الوطني وهي كما في الجدول (2) الآتي :

الجدول (٢)
القواعد والممارسات المرتبطة باركان نظام النزاهة الوطني

| العمود المؤسسي | القواعد أو الممارسات اللازمة |
|---|---|
| السلطة التنفيذية | قواعد تضارب المصالح |
| المجلس التشريعي/البرلمان/مجلس الشعب | انتخابات حرة ونزيهة وممارسة دور رقابي وتشريعي فاعل |
| لجنة الحسابات العامة( في المجلس التشريعي) | سلطة محاسبة كبار المسؤولين |
| المدقق العام/هيئة الرقابة العامة | إعداد التقارير العلنية |
| الإدارة الحكومية | أخلاقيات الإدارة الحكومية وتدابير محاربة الفساد داخلها |
| القضاء | الاستقلال والنزاهة والفاعلية |
| المجتمع المدني | حرية التعبير والعمل |
| وسائل الإعلام | حق الوصول الى المعلومة وحرية التعبير |
| ديوان المظالم | الرقابة على سلوكيات السلطة التنفيذية والاستقلالية عنها |
| الجهات الرقابية ومكافحة الفساد | القوانين النافذة والواجبة النفاذ |
| القطاع الخاص | سياسة التنافس النزيهة وقواعد المشتريات |
| المجتمع الدولي | مساعدة متبادلة فعالة قانونية/قضائية |

**المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٥ ، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد/كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات ، ص ٤٤.**

**٥. مقياس الفساد العالمي (Global Corruption Barometer (GCB :** صدر لأول مرة في العام (2003) ويصدر سنوياً باستثناء سنتي (2012,2008) ، وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في ابرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها ، فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام وهذا يعني انه استطلاع للجمهور عامة وليس للخبراء في كل دولة شملها القياس . ويعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبانة المصمم من قبل منظمة الشفافية الدولية والتي يحتوي على أسئلة متعدد يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلدانهم وقد قامت منظمة الشفافية الدولية بتحديث الاستبيان سنوياً بحيث لم تصدر الاستبانة نفسها مرتين وذلك بسبب حذف بعض الأسئلة او تعديلها او إضافة أسئلة أخرى لكل سنة وبالتالي لا يمكن مقارنة درجات الدولة بين سنة وأخرى الا في حالة تشابه الأسئلة لجزء من الاستبانة ,ان عينة المسح في كل دولة قدر الإمكان يجب ان تكون ممثلة على المستوى الوطني وتكون عملية الاستبانة لرأي الجمهور بعدة طرق وهي (المقابلات وجهاً لوجه ، الهاتف ، عن طريق الانترنت) وتشير منظمة الشفافية الدولية إلى انه يتم التحقق من البيانات وتحليليها في أمانتها العامة في برلين والتحقق منها بواسطة محلل مستقل ,وان النتائج الواردة في التقرير لا تشمل الاستجابات الغامضة ( لا أعرف / لا إجابة) (عويد،٢٠١٦، ١٨٣) .

**ت. الفساد في مؤشر الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators (WGI)**
يقوم البنك الدولي ومنذ عام 1996 بتطوير مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) وعلى أساس ستة محاور أو مؤشرات للحوكمة العالمية تتمثل في التعبير والمساءلة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب ، الفعالية أو الكفاءة الحكومية ، جودة الأطر التنظيمية ، سيادة القانون والسيطرة

على الفساد ، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحوكمة على عدد كبير من المتغيرات تم استنباطها ٣٧ قاعدة معلومات تم إنشائها بواسطة ٣١ مؤسسة متخصصة .
وباستخدام منهجية إحصائية تم التمكن من تم استغلال المعلومات من قواعد المعلومات وذلك بتنميط مؤشرات الحوكمة بحيث يتبع كل منها التوزيع الطبيعي على مستوى العالم بمتوسط للمؤشر يبلغ صفرا وبانحراف معياري يبلغ واحد بحيث تتراوح قيمة المؤشر بين سالب ٢.٥ وموجب ٢.٥، بحيث تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحوكمة. وفي إطار الحوكمة تم تفسير الفساد على انه ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي الفساد للقوانين التي تحكم قواعد السلوك بينهما ومن ثم تنطوي على خلل في الحوكمة (خضري،٢٠١٤، ٥) (Kaufmann,2010,4-5)

**ثانيا: موقع العراق في خارطة مؤشرات الفساد :**دخل العراق لأول مرة على تصنيف مؤشر مدركات الفساد في العام (2003) وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات قبل هذا العام ، ورتب العراق في مراتب مختلفة من عام لآخر والجدول الآتي يبين ملخصاً عن ترتيب العراق عربيا ودوليا والدرجات التي حصل عليها مع عدد الاستمارات التي استعملت في تصنيف العراق واهم الخصائص الإحصائية .

جدول (٣)
إحصائيات العراق وفقا لمؤشر مدركات الفساد

| السنة | مؤشر مدركات الفساد (CPI) | أعلى – أدنى قيمة | حدود الثقة | الانحراف المعياري | الترتيب عربيا | الترتيب دوليا | العدد الكلي للمصادر | المصادر المستخدمة للعراق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٢.٢ | ٣.٤-١.٢ | ٢.٩-١.٢ | ١.١ | ١٧ من ١٨ | ١١٥ من ١٣٣ | ١٧ | ٣ |
| ٢٠٠٤ | ٢.١ | ٣.٥-١.٢ | ٢.٨-١.٣ | ١ | ١٨ من ١٨ | ١٣٠ من ١٤٦ | ١٨ | ٤ |
| ٢٠٠٥ | ٢.٢ | ٣.٦-١.٤ | ٢.٩-١.٥ | ١ | ١٧ من ١٨ | ١٤١ من ١٥٩ | ١٦ | ٤ |
| ٢٠٠٦ | ١.٩ | ٢.٣-١.٦ | ٢.١-١.٦ | ٠.٤ | ١٨ من ١٨ | ١٦٠ من ١٦٣ | ١٢ | ٣ |
| ٢٠٠٧ | ١.٥ | ٢-١.٣ | ١.٧-١.٣ | ٠.٣ | ١٩ من ٢٠ | ١٧٨ من ١٧٩ | ١٤ | ٤ |
| ٢٠٠٨ | ١.٣ | ١.٨-١ | ١.٦-١.١ | ٠.٣ | ١٩ من ٢٠ | ١٧٨ من ١٨٠ | ١٣ | ٤ |
| ٢٠٠٩ | ١.٥ | ---- | ١.٨-١.٢ | ---- | ١٨ من ٢٠ | ١٧٦ من ١٧٩ | ١٣ | ٣ |
| ٢٠١٠ | ١.٥ | ١.٩-١.٢ | ١.٩-١.٢ | ٠.٤ | ١٩ من ٢٠ | ١٧٥ من ١٧٨ | ١٣ | ٣ |
| ٢٠١١ | ١.٨ | ٢-١.٥ | ١.٩-١.٧ | ٠.٢٢ | ١٨ من ٢٠ | ١٧٥ من ١٨٢ | ١٧ | ٤ |
| ٢٠١٢ | ١.٨ | ٢.١-١.١ | ٢.٢-١.٤ | ٤٨ز٠ | ١٨ من ٢٠ | ١٦٩ من ١٧٤ | ١٣ | ٤ |
| ٢٠١٣ | ١.٦ | ٢.١-١.١ | ٢-١.٢ | ٠.٥ | ١٥ من ١٧ | ١٧١ من ١٧٥ | ١٣ | ٤ |
| ٢٠١٤ | ١.٦ | ٢.١-١.١ | ٢-١.٢ | ٠.٥ | ١٦ من ١٧ | ١٧٠ من ١٧٤ | ١٣ | ٤ |
| ٢٠١٥ | ١.٦ | ٢.١-١.١ | ٢-١.٢ | ٠.٥ | ١٥ من ١٨ | ١٦١ من ١٦٧ | ١٣ | ٤ |
| ٢٠١٦ | ١.٧ | ٢.٣-١.١ | ٢-١.٢ | ٠.٥ | ١٣ من ١٨ | ١٦٦ من ١٧٦ | ١٣ | ٤ |

**المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على Transparency International, Corruption Perceptions Index , 2003-2016.**

يتبين من خلال الجدول (٣) ان أعلى درجة حصل العراق عليها في مؤشر مدركات الفساد بلغت (2.2) درجة للأعوام (2005,2003) ، واقل درجة حصل العراق عليها في العام (2008) حيث بلغت (1.3) درجة وتعني بذلك أنها السنة الأكثر فساداً لسنوات الدراسة ، وان الانحراف المعياري[١] للدرجات التي حصل العراق عليها مختلف من سنة لأخرى مما يدلل على عدم تجانس قيم المؤشرات الفرعية التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد ، أما ترتيب العراق على مستوى الدول الأخرى فكان في المستويات الدنيا حيث كان أفضل تصنيف له في عام (2003) محتلاً المرتبة (113) من مجموع (133) دولة وبدرجة مقداها (٢.٢) وأسوأ تصنيف للعراق كان في الأعوام (2008,2007) حيث احتل المرتبة (178) من مجموع (180) دولة وبدرجات (1.3,1.5) للسنوات على التوالي , وعلى المستوى العربي فقد تراوح عدد الدول العربية المصنفة ما بين ( 20) 17 – كان العراق محتلاً المراتب المتأخرة في ترتيبها حيث أفضل ترتيب بلغه على المستوى العربي هو ان يبتعد بمرتبتين عن آخر دولة باستثناء سنتي (٢٠١٥ و٢٠١٦) حيث تجاز إلى ثلاثة مراتب وخمسة مراتب خلال السنتين على التوالي ولم يكن ناتجا عن تحسن مستويات الفساد لديه إنما بسبب تراجع درجات الدول الأخرى في مؤشر مدركات الفساد .

أما فيما يتعلق بعدد المصادر ( المؤشرات الفرعية ) التي استعملت للعراق فلم تتجاوز (٤) مصادر وهو عدد مصادر معتمد قليل جداً ، مقارنة بما يستخدم في الدول الأخرى والذي بلغ في سنة (٢٠٠٤) ما مقداره (١٨) مصدر ، وان المصادر التي اعتمدتها منظمة الشفافية الدولية في تقييمها للعراق هي :

١. مؤشر تحول بيرتلسمان الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان .
٢. مؤشر خدمة مخاطر الدول والتوقعات الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
٣. دليل مخاطر الدولة الصادر عن خدمات المخاطر السياسية والدولية.
٤. تقييم مخاطر الدولة الصادر عن مؤسسة البصيرة العالمية.

وفيما يتعلق بحدود الثقة[٢] فقد بلغت أقصى قيمة لها عام ٢٠١٢ حيث بلغت (٢.٢-١.٤) في وهو ما يشير إلى انخفاض مقدار الاحتمالية التي يتم الوثوق بها[٣] .

أما ما يتعلق بتقرير الفساد العالمي فقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية إحدى عشرة إصدارات تناول كل منها قضية من قضايا الفساد في العالم ، وكان نصيب الإشارة إلى العراق في هذه التقارير يمكن تلخيصها وإدراجها في الجدول (٤)

**١. يشير الانحراف المعياري إلى الاختلاف في الدرجات التي تمنحها المصادر للدولة ، وكلما زاد الانحراف المعياري دل على عدم تجانس الدرجات (اختلاف التصورات) الممنوحة للدولة من المصادر المعتمدة في مؤشر مدركات الفساد.**

**٢ . وهي الحد الأعلى والأدنى لاحتمالية ان تقع بينها درجة مؤشر مدركات الفساد, والثقة هي مقدار الاحتمال الذي نثق به ، ويعكس مدى جودة درجة الدولة بالاعتماد على دقة المقياس مع (5%) ان تكون الدرجة فوق الحد الأعلى (5%) ان تكون درجة الدولة تحت الحد الأدنى لحدود الثقة خصوصاً عندما يكون عدد المصادر قليلاً تكون ثقتنا في درجة مؤشر مدركات الفساد قليلة أي اقل من (% 90) .**

**٣ . بلغت حدود الثقة في فنلندا التي احتلت المركز الأول في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠٠٧ ما قيمته (9.4– 9.7)**

جدول (٤)

القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي لجميع السنوات ونصيب الإشارة إلى العراق فيها

| التقرير | سنة الإصدار | الموضوع | الإشارة إلى العراق |
|---|---|---|---|
| الأول | ٢٠٠١ | وضع الفساد في دول العالم بشكل عام | ان العراق يعاني العقوبات الدولية والحظر الاقتصادي وان مستويات الفساد مرتفعة . |
| الثاني | ٢٠٠٣ | الوصول إلى المعلومات | لم يتضمن شيئاً عن العراق |
| الثالث | ٢٠٠٤ | الفساد السياسي | الفساد السياسي الذي يعانيه العراق وسوء سياسة المشتريات المتبعة |
| الرابع | ٢٠٠٥ | البناء والاعمار في مرحلة ما بعد الصراع | دراسة حالة بعنوان "الفساد في العراق الجديد " |
| الخامس | ٢٠٠٦ | الصحة | انه على الرغم من إنفاق مئات الملايين على وزارة الصحة أدى الفساد المستشري إلى نقص الأدوية وسوء التغذية. |
| السادس | ٢٠٠٧ | الأنظمة القضائية | اتهام الصحافة الشعبية للقضاء العراقي بالفساد |
| السابع | ٢٠٠٨ | قطاع المياه | ان مكاتب المفتشين العموميين يُعَدّ ضماناً حقيقياً لنظام التعاقد حيث فتح (300) ملف فساد ابتداءً من العام2007 |
| الثامن | ٢٠٠٩ | القطاع الخاص | الفساد في القطاع الخاص من قبل الشركات العالمية التي مارست الفساد بملايين الدولارات في إطار برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" |
| التاسع | ٢٠١١ | تغير المناخ | لم يتضمن شيئاً عن العراق |
| العاشر | ٢٠١٣ | التعليم | لم يتضمن شيئاً عن العراق |
| إحدى عشر | ٢٠١٦ | الرياضة | اشتكت الفيفا وبشكل منتظم من الحكومات ومنها العراق التي تسعى إلى التدخل في شؤون كرة القدم . |

**Sources: * Transparency International, Global Corruption Report , 2001-2016.**

يتضح من الجدول ان تقرير الفساد العالمي قد تطرق إلى حالات الفساد في العراق في (٨) تقارير من أصل (١١) تقرير ، ومعظم التقارير التي ذكر فيها العراق قد كانت معتمدة على( تقارير صحفية ) أجنبية ، على عكس تقرير سنة (2005) الذي تضمن دراسة حالة "الفساد في العراق الجديد" للباحثين Reinoud Leenders و Justin Alexander حيث ركزا على ركزت على التطورات التي حصلت بعد العام (2003) وأشارا إلى الفساد السياسي وفساد سلطة الائتلاف المؤقتة والفساد الموجود في وزارة التجارة العراقية حيث أشار إلى اختلاس (40) مليون دولار من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة التجارة العراقية في شراء أبواب خشبية من أموال النفط مقابل الغذاء ، وتطرقت الدراسة إلى انعدام الشفافية والمساءلة في إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة لعائدات النفط العراقي واختيارها للشركات القريبة من الحزب الجمهوري للعمل في العراق ,أما بخصوص التصدي للفساد فقد تضمنت الدراسة إلى أن سلطة الائتلاف المؤقتة أنشأت مكتب

المفتش العام في كل وزارة من وزارات، وأنشأت مفوضية النزاهة العامة التي عُدِّل اسمها إلى هيئة النزاهة. حيث وصفت أجهزة مكافحة الفساد في العراق بأنها متواضعة. وأشارت الدراسة إلى أن السياسة المتبعة في الوزارات والهيئات العراقية وأسلوب التوظيف وتقاسم المناصب سيؤدي إلى تعثرات في الإدارة المؤسسية ، وتوصي الدراسة بتطبيق تشريعات مكافحة الفساد للشركات العاملة في العراق ووضع إدارة فعالة لعائدات النفط العراقي ويجب التعلُّم من دروس الدول الأخرى المنتجة للنفط ودعم وسائل الإعلام لتكون هيئة رقابية مستقلة وان إعادة إعمار العراق تتطلب نهجاً أكثر محاربة للفساد وانتهت الدراسة بالعبارة الآتية "إذا لم يتم اتخاذ خطوات عاجلة فإن العراق لن يصبح منارة للديمقراطية التي تصورتها إدارة بوش بل سيصبح اكبر فضيحة فساد في العالم" .

**ثالثا: أثر الفساد في الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق**

تعد البيئة الاستثمارية المناسبة القاعدة الأساسية التي تستند إليها رؤوس الأموال في اتجاهها نحو الاستثمار وأين كان نوعه. فرؤوس الأموال سواء كانت المحلية منها أو الأجنبية، والتي توصف عادة بالجبن ، غالبا ما تتطلب بيئة ومناخ استثماريين يتوفر فيهما الحدود الدنيا من الاستقرار السياسي والأمني والمؤسسي، فضلا عن سياسات مالية ونقدية متجانسة قادرة على تهيئة موازنات غير انكماشية ومستويات من الفائدة محفزة ، واستقرارا في قيمة الوحدة النقدية وثباتا في أسعار صرف العملات المحلية ، تعمل جميعها باتجاه دفع الاستثمار إلى مستوياته العالية .

ونظرا لعد الفساد أحد أوجه غياب الاستقرار السياسي والأمني والمؤسسي للدولة فان فقدانه يمارس تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمار المحلي ومحفزاته. فهو يضعف ومن خلال ما يمارسه من تأثيرات رافعة في تكاليف المشروعات تأتي عبر طلبات الرشاوى التي تعد ضرائب غير رسمية تضاف إلى التكاليف تقلل من إرباح تلك المشروعات. فضلا عن توقع المستثمرين المحليون والأجانب من إمكانية ارتفاع تلك التكاليف في المستقبل بسبب غياب الأطر القانونية والمؤسسية القادرة على تقييد الفساد والفاسدين ، الذي ينعكس أثره أيضا على المستثمرين المحتملين كونه يخلق حالة من عدم اليقين في النشاط الاقتصادي يمكن ان تقضي على إمكانية المحافظة على حقوق ملكيتهم ، فعدم القدرة على التنبؤ وارتفاع مستويات عدم اليقين بحجم الرشاوى التي ستدفع ولمن ستدفع تشكل عناصر هامة جدا في تقييم المستثمرين الأجانب والمحليين ستزيد من حجم الآثار السلبية على الاستثمار ، وكل ما تقدم سيعمل باتجاه ارتفاع المخاطر الذي يعد احد أهم مثبطات الاستثمار (إسماعيل وحسن،٢٠١٧، ٢١) (Melnikov,2011,2) .

من جانب آخر ، يترك الفساد آثار غير ايجابية على الاستثمارات العامة بالرغم من ارتفاع مساهمته على حساب الاستثمار الخاص ، كونه يعيد توجيه الاستثمارات الحكومية باتجاه المشاريع العامة ذات القدرة على توليد الريوع الشخصية وليس على أهميتها للمجتمع أو على أساس إنتاجيتها ، فهو عادة ما يوجهها بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة ويقربها من الإنفاق على المعدات الجديدة ، وعلى قطاعات الصحة والتعليم والدفاع كونها أكثر مرونة للمسئولين لانتزاع الريع من نفقات المشروعات الأخرى (خلف،٢٠١١، ٢٢٢-٢٣٩) .

لقد أكد العديد من الاقتصاديين المعاصرين وبصورة متزايدة على علاقة الإنفاق الاستثماري وتأثره بمستويات الفساد ودرجاته (Ndikumana, 2006, 32 ) ،( Meon & Sekkat, 2005, 70)، مدفوعين وعلى ما يبدو بسببين رئيسين : يتعلق السبب الأول بتخوف رجال الأعمال من انعدام المنافسة نتيجة حدوث فرص للمكاسب غير المشروعة للشركات الخاصة مثل دفع الرشاوى مقابل الحصول على العقود ، على الرغم من احتمالية فقدانها للكفاءة المطلوبة ، فإذا سلمنا بذلك ، يصبح من السهل أن يُفهم لماذا يصبح لتغير معدل الفساد ومستوياته تأثيراً كبيراً على الإنفاق الاستثماري، مع افتراض أن تكلفة الفساد تدخل في حسابات الاقتصاديين عند احتساب تكلفة الأموال وعند احتسابهم معدل الفائدة لتحديد الكفاءة الحدية لراس المال، فضلا عن عدها جزء من التكاليف تدخل في احتساب معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من الاستثمار في الموجودات الرأسمالية مساوي تماماً لثمن عرض هذه الموجودات أو ما يعرف بثمن العرض (Supply Price) .

أما السبب الثاني فيتعلق بقرار الاستثمار (Investment Decision) الذي يتضمن درجة عالية من المخاطر وعدم التأكد (Uncertainty)، ذلك أن تحليل المشاريع الاستثمارية المقترحة، يتطلب الاهتمام بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، علاوة عن المخاطرة ودرجة عدم التأكد التي يواجهها ذلك الاستثمار، والتي ترتفع معدلاتها بارتفاع معدلات الفساد ، وهو ما يقود المستثمرون ورجال الأعمال لان يكونوا اقل قدرة على التأكد من حصولهم على أرباح مجزية نتيجة للفساد ، الأمر الذي ينعكس بشكل انخفاض في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية على

السواء . لقد جاءت العديد من الدراسات التجريبية لتؤكد على التأثير السلبي للفساد على الاستثمار ، فقد توصل Mauro (1995) إلى ان للفساد آثار سلبية هائلة على الاستثمار ، فانخفاض الفساد الذي عبر عنه بمؤشر Business International بمقدار درجة واحدة سيسبب زيادة بمقدار ٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من ٦٧ دولة خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٥) ، وقد أيد العديد من الاقتصاديين هذه النتائج وباستخدام مؤشرات أخرى للفساد وعينات أخرى من الدول . كما بين Lambsdorff (2003) ان الفساد في تأثيره يتجاوز حدود الاستثمار ليصل إلى تخفيض مستويات إنتاجية راس المال، كما أشار Wei (1997) إلى ان تأثير ارتفاع الفساد بمقدار نقطة مئوية واحدة على الاستثمار الأجنبي، يعادل أثر الارتفاع في معدلات الضريبة بمعدل ٣.٦ نقطة مئوية. من جانب آخر، حاول Campos et al (1999) الإجابة على التساؤل المتمثل بلماذا نجحت بعض دول جنوب شرق آسيا في جذب مستويات أعلى من الاستثمارات عن دول نامية أخرى على الرغم من إصابتها بمستويات مرتفعة من الفساد؟، وباستخدام بيانات ٦٩ دولة وجدوا ان أنظمة الفساد المختلفة لها تأثيرات مختلفة على الاستثمار ، فالدول التي ترتفع فيها مستويات التنبؤ بالفساد مع ثبات العوامل الأخرى ، ليها تأثير سلبي اقل على الاستثمار من الدول التي تغيب فيها القدرة على التنبؤ بمستويات الفساد . وقد صنفوا الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل المجموعة الأولى بالدول التي تمتلك مستويات فساد مرتفعة مع انخفاض القدرة على التنبؤ به ، وهي تكون أسؤ حالا من حيث جذب رؤوس الأموال . أما المجموعة الثانية فتضم الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد مع ارتفاع القدرة على التنبؤ به ، وهي تكون أفضل حالا من المجموعة الأولى . بينما تضم المجموعة الثالثة الدول التي تتميز بانخفاض مستويات الفساد لديها مع ارتفاع القدرة على التنبؤ به، وهي تكون الأفضل بين تلك المجموعات من حيث جذب رؤوس الأموال. وتقع دول شرق آسيا بشكل رئيسي ضمن دول المجموعة الثانية (فتح الله،٢٠١٦، ١٠٣-١٠٤) ونظرا لما مر به العراق من بظروف صعبة منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، تبعها دخول القوات الأمريكية إلى العراق في عام ٢٠٠٣، فقد ازدادت مستويات الفساد فيه وأصبح ثقافة عامة، ارتفع معه خطر الاستثمار صاحبه نتيجة لذلك وفي أحد صوره تباطؤ في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية. وفي ظل هذه الاعتبارات يمكن توضيح أثر الفساد على الاستثمار في العراق من خلال الاتي:

**أ. أثر الفساد على الاستثمار العام**

يرتبط الفساد بالاستثمار العام عبر بنود الإنفاق الاستثماري المقر في الموازنة الاتحادية، ذلك أن من الطبيعي أن تحدد الحكومة مجموعة المشروعات الاستثمارية التي تعتبرها قابلة للتنفيذ وتستحق منها بالتالي أن تترجمها إلى أرقام وتضعها في الموازنة، وسواء كانت الأموال اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات الاستثمارية متوفرة لدى الحكومة من الاحتياطيات المتراكمة لديها من سنوات سابقة، أو إنها تلجأ للاقتراض لتوفير هذه الأموال، فان القرار بتنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية أو بعدم تنفيذها سيعتمد على درجة الفساد. ويقدم لنا الجدول (٤) أحد مداخل إذكاء الوعي بخطر الاستثمار بوصفه طريقة توضح كيف تتفاعل درجة مؤشر مدركات الفساد في العراق مع متغير الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. يؤشر الجدول(٥) بان درجة مؤشر مدركات الفساد تراوحت بين (١.٣-٢.٢) بوصفها أدنى وأعلى درجة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) وبلوغ الوسط الحسابي (١.٧) مما يؤشر ارتفاع نسبة الفساد واستقرارها خلال مدة الدراسة، وهذا ما يؤشره الجدول (٥) في عامود تسلسل العراق ضم قائمة الفساد في العالم. وعلى الرغم من ذلك يبين الجدول (٥) بلوغ الوسط الحسابي للإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٠.١٨٤)، وتراوح بين (٠.٠١١-٠.٤٣٠) بوصفها أدنى وأعلى نسبة، وهي نسب مرتفعة مقارنة بنسب الفساد، ويلاحظ من الجدول أن الأعوام التي شهدت تحسن في مؤشر مدركات الفساد هي (٢٠٠٣،٢٠٠٤،٢٠٠٥)، في حين بلغ أعلى نسبة إنفاق استثماري (٠.٢٠٢) في عام ٢٠٠٣، على الرغم من أن العراق لم يشهد أي مشاريع استثمارية من العام نفسه، بل كان

هناك هدر وتدمير للمشاريع العامة بفعل الحرب، ولكن بفعل الفساد فقد تم تخطيط وتضخيم مشاريع استثمارية وهمية لم تنفذ. وفي الأعوام التي شهدت انخفاض في مؤشر مدركات الفساد والتي تعني ارتفاع نسبة الفساد، يلاحظ انه كان هناك ارتفاع في الإنفاق الاستثماري خلال الأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) وهذا ما يثبت الأثر الكبير للفساد باتجاه تضخيم المشاريع الاستثمارية، وبالفعل كان هناك العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم إقرارها في الموازنة الاتحادية ولم تنفذ أو لم يتم إنجازها أو إنها نفذت بكفاءة متدنية.

**جدول (٥)**

**العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦**

| السنوات | الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | درجة مؤشر مدركات الفساد | تسلسل العراق | تسلسل دول العالم |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٠.٢٠٢ | ٢.٢ | ١١٣ | ١٣٠ |
| ٢٠٠٤ | ٠.١٥١ | ٢.١ | ١٢٩ | ١٤٥ |
| ٢٠٠٥ | ٠.٠٣٢ | ٢.٢ | ١٣٧ | ١٥٩ |
| ٢٠٠٦ | ٠.٠١٦ | ١.٩ | ١٦٠ | ١٦٤ |
| ٢٠٠٧ | ٠.٠١١ | ١.٥ | ١٧٨ | ١٧٩ |
| ٢٠٠٨ | ٠.٠٨٧ | ١.٣ | ١٧٨ | ١٨٠ |
| ٢٠٠٩ | ٠.١٠٥ | ١.٥ | ١٧٦ | ١٨٠ |
| ٢٠١٠ | ٠.٠٢٢ | ١.٥ | ١٧٥ | ١٧٨ |
| ٢٠١١ | ٠.٢٢٧ | ١.٨ | ١٧٥ | ١٨٢ |
| ٢٠١٢ | ٠.٢٧٩ | ١.٨ | ١٦٩ | ١٧٤ |
| ٢٠١٣ | ٠.٤٣٠ | ١.٦ | ١٧١ | ١٧٥ |
| ٢٠١٤ | ٠.٤١٠ | ١.٦ | ١٧٠ | ١٧٤ |
| ٢٠١٥ | ٠.٣٦١ | ١.٦ | ١٦١ | ١٦٧ |
| ٢٠١٦ | ٠.٢٤٣ | ١.٧ | ١٦٦ | ١٧٦ |
| Average | ٠.١٨٤ | ١.٧ | ——— | ——— |
| Minimum | ٠.٠١١ | ١.٣ | ——— | ——— |
| Maximum | ٠.٤٣٠ | ٢.٢ | ——— | ——— |

**المصدر: علي، أزهار حسن، ٢٠١٧، تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠١، المجلد ٢٣، ص ٣٩٨.**

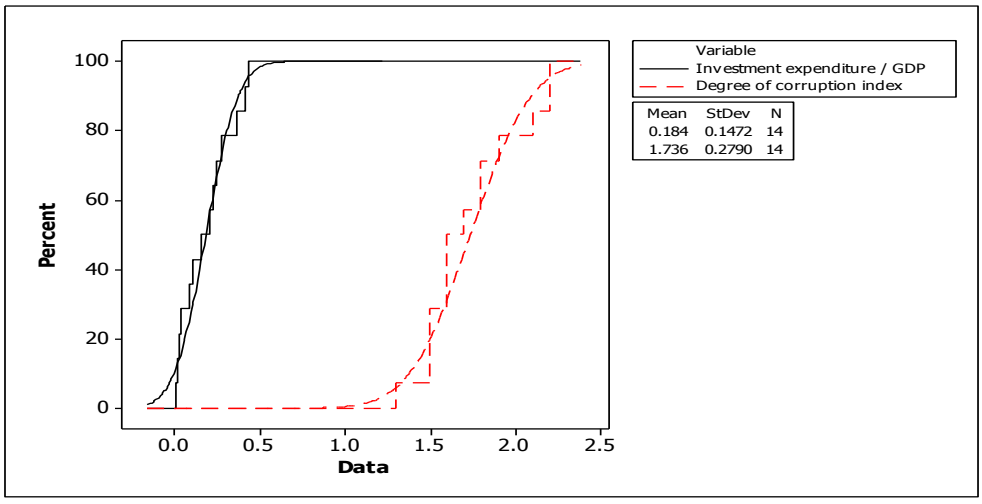


**الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٥)**

شكل (٤) العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

**ب. أثر الفساد على الاستثمار الخاص**

لعل من بين الأسئلة التي أثارت حيرة الاقتصاديين والتي تضمنت لغزاً هاما في مجال إذكاء الوعي بخطر الفساد، سؤال يتعلق بمدى مرونة الطلب على الاستثمار المحلي (التكوين الرأسمالي) بالنسبة إلى معدلات الفساد، وتعد هذه المسألة في الحقيقة معضلة في مجال السياسة الاقتصادية وذات مغزى هام أمام السياسيين وصناع القرار، لان فعالية السياسة الاقتصادية ودور الدولة في الإصلاح الاقتصادي تستند إلى الافتراض القائل انه بالإمكان توجيه النشاط الاقتصادي والتحكم به من خلال التأثير في معدلات الفساد. ويسود الاعتقاد بان تغير معدل الفساد له تأثير مباشر على الإنفاق الكلي في الاقتصاد، وبشكل خاص الإنفاق على الاستثمار المحلي، ولكي يكون هذا الاعتقاد صحيحاً ويكون دور الدولة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي أداة فعالة في توجيه الاستثمار المحلي، فان ذلك يتطلب آليات وطرق تعمل على إذكاء الوعي بخطر الفساد.

جدول (٦)

العلاقة بين إجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

| السنوات | إجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص (تريليون دينار) | درجة مؤشر مدركات الفساد |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٠.٢٥ | ٢.٢ |
| ٢٠٠٤ | ٠.٣٨ | ٢.١ |
| ٢٠٠٥ | ٠.٤٤ | ٢.٢ |
| ٢٠٠٦ | ٠.٩ | ١.٩ |
| ٢٠٠٧ | ٠.٦٧ | ١.٥ |
| ٢٠٠٨ | ٠.٧٩ | ١.٣ |
| ٢٠٠٩ | ١.٤٥ | ١.٥ |
| ٢٠١٠ | ٢.٠٨ | ١.٥ |
| ٢٠١١ | ٣.٢٤ | ١.٨ |
| ٢٠١٢ | ٢.٢٥ | ١.٨ |
| ٢٠١٣ | ٢.٦٠ | ١.٦ |
| ٢٠١٤ | ٢.١١ | ١.٦ |
| ٢٠١٥ | ١.٩٥ | ١.٦ |
| ٢٠١٦ | ١.٨٦ | ١.٧ |
| Average | ١.٤٩٨ | ١.٧ |
| Minimum | ٠.٢٥٠ | ١.٣ |
| Maximum | ٣.٢٤٠ | ٢.٢ |

**المصدر: علي، أزهار حسن، ٢٠١٧، تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠١، المجلد ٢٣، ص ٤٠٠.**

ويفيد الجدول (٦) في توضيح ملاحظة هامة وهي: إن إجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) يميل إلى الانخفاض كلما زاد حجم الفساد في الاقتصاد، ولعل السبب وراء ذلك هو العلاقة العكسية بين الاستثمار المحلي ومعدل الفساد، والذي يرجع إلى ارتفاع تكاليف الفساد ومن ثم ارتفاع التكلفة الإجمالية للمشروع الاستثماري نتيجة الرشاوى والابتزاز. ذلك أن المنطق الاقتصادي يقول: ان التوسع في التكوين الرأسمالي عن طريق الاستثمار في إقامة مشروعات استثمارية إضافية يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال وبشكل تدريجي بغية الوصول إلى تحقيق هدف الحجم التوازني، وفي الحقيقة فان المشروعات الاستثمارية لاتصل إلى ذلك الحجم التوازني بحسابات الاقتصاديين نتيجة وجود تكاليف لم تدخل في حساباتهم وهي تكاليف الفساد.

ويوضح الجدول (٦) الأثر الكبير لانخفاض مؤشر مدركات الفساد (ارتفاع معدل الفساد في العراق) على إجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص. ويؤشر الجدول أن أعلى قيمة وصل لها التكوين الرأسمالي هي (٣.٢٤٠) سنة ٢٠١١، والسبب يعود إلى التحسن في مؤشر مدركات الفساد عن العام السابق، فبلغت قيمة المؤشر (١.٨). ويبين الجدول أن قيمة المؤشر أشرت في السنوات (٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥) على التوالي (١.٦) أي ارتفاع في معدلات الفساد عن سنة (٢٠١٢)، وهو السبب الذي يعود وراء انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي فبلغ على التوالي (١.٩٥ ،٢.١١ ،٢.٦٠).

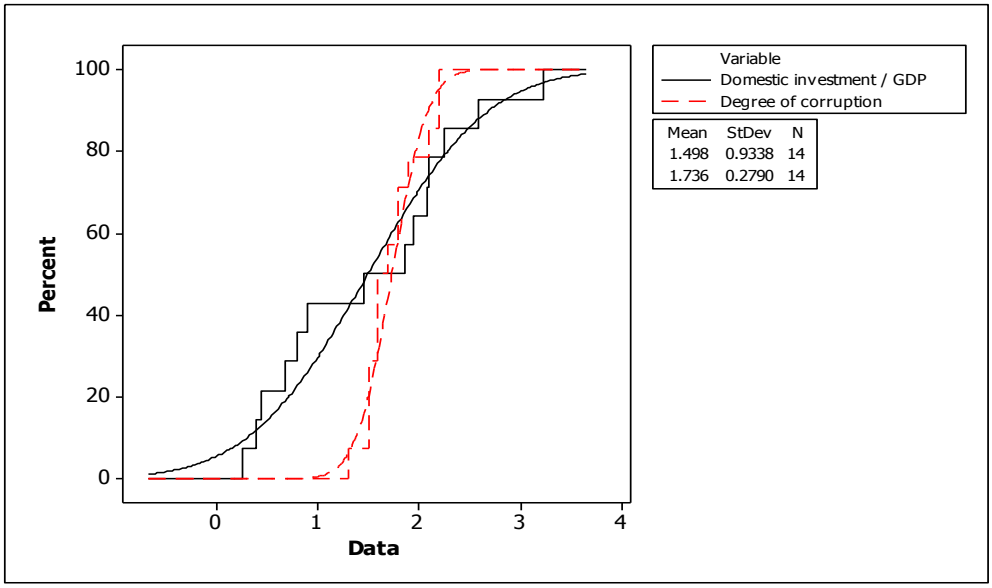


**الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٦)**

شكل (٥)
العلاقة بين الاستثمار المحلي ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

**ج. أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي**

تبحث القرارات الاستثمارية وفق مبدأ توزيع موارد اليوم على أمل الحصول على عائد في المستقبل، ومعظم الأخطار الاستثمارية ومنها خطر الفساد حالها حال الكلف فهي دالة تجارية خاضعة لاستجابة غير مؤكدة من المستهلكين والمنافسين وبالتالي فان الشركات الاستثمارية الأجنبية هي التي تتحملها. ويعد الفساد من الكلف المباشرة الأكثر وضوحا في العراق نتيجة السياسات الحكومية وسلوكياتها، وتقدر الكلف المرتبطة بالفساد وتعقد الإجراءات والبنية التحتية غير المهيأة وضعف التعاقدات والائتمانات بما يساوي (٢٥%) من مبيعات الشركات الاستثمارية الأجنبية. ومن كلف الفساد ما يتعلق بالزمن ويقصد بها كلف الزمن المستغرق بالموافقة على مشروع معين وتسجيله ضمن الترتيبات القانونية، ففي أستراليا مثلا قد تستغرق العملية يومين فقط، وقد تستغرق ٢٠٠ يوم في العراق (الجميل، ٢٠٠٩، ٧٧). ويؤثر الفساد في ثقة المستثمرين بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، وان ارتفاع معدل الفساد يقود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي مما ينعكس سلباً على عمليات الاستثمار ويؤشر ذلك من خلال تدفق الاستثمارات وراس المال وخاصة الأجنبية. ويوضح الجدول (٧) أن المستويات المرتفعة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتحقق عند المستويات المرتفعة من مؤشر مدركات الفساد، ويمكن للقارئ أن يميز ذلك في السنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥،٢٠٠٤) التي شهدت تحسن في مؤشر مدركات الفساد وبلغت (٢.٢، ٢.١، ٢.٢) على التوالي، وقد تحقق معها ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبلوغه (٠.٠١، ٠.٠٧،٠.٠٥) على التوالي وكانت تلك الزيادة بمعدل ٥٠٠% في عام ٢٠٠٤، ومن ثم ٧١% في عام ٢٠٠٥. كما يمكن للقارئ أن يلاحظ انخفاض مؤشر مدركات الفساد في السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) حيث وصل المؤشر إلى (١.٦) والتي تحقق معها انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن السنوات السابقة وبلوغه (١.٨، ١.٧، ١.٦) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٧)

العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

| السنوات | الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | درجة مؤشر مدركات الفساد |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٠.٠١٦ | ٢.٢ |
| ٢٠٠٤ | ٠.٠٥ | ٢.١ |
| ٢٠٠٥ | ٠.٠٧ | ٢.٢ |
| ٢٠٠٦ | ٠.٠٤ | ١.٩ |
| ٢٠٠٧ | ٠.٨٧ | ١.٥ |
| ٢٠٠٨ | ١.١ | ١.٣ |
| ٢٠٠٩ | ١.٢ | ١.٥ |
| ٢٠١٠ | ٠.٨٦ | ١.٥ |
| ٢٠١١ | ٠.٩٥ | ١.٨ |
| ٢٠١٢ | ١.٣ | ١.٨ |
| ٢٠١٣ | ١.٨ | ١.٦ |
| ٢٠١٤ | ١.٧ | ١.٦ |
| ٢٠١٥ | ١.٦ | ١.٦ |
| ٢٠١٦ | ١.٥٩ | ١.٧ |
| **Average** | ٠.٩٣٩ | ١.٧ |
| **Minimum** | ٠.٠١٦ | ١.٣ |
| **Maximum** | ١.٨ | ٢.٢ |

المصدر: علي، أزهار حسن، ٢٠١٧، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠١، المجلد ٢٣، ص ٤٠٢.

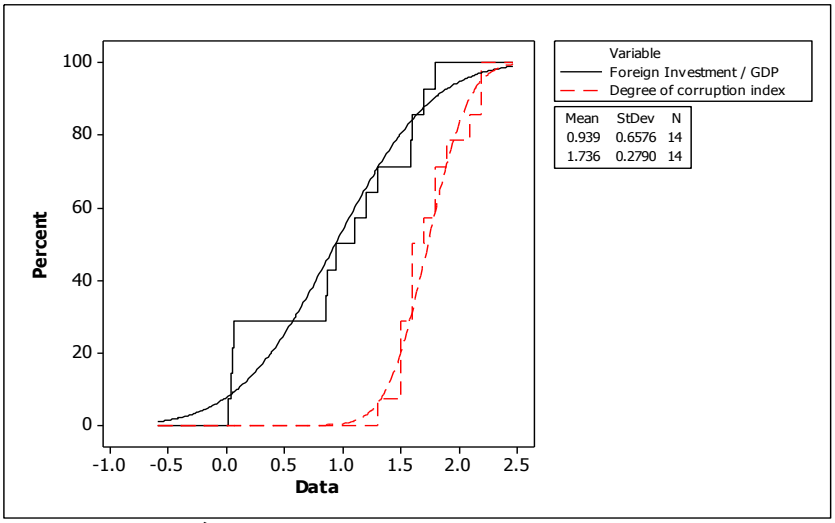


**الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٧)**

شكل (٦)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ودرجة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

**رابعا: الخاتمة**

يعد الفساد احد أوجه غياب الاستقرار السياسي والأمني والمؤسسي للدولة ، وان ارتفاع مستوياته يعد احد أهم العوامل المثبطة للإنفاق الاستثماري في أية دولة ، فهو يعمل على تحقيق ذلك من خلال رفع مستويات التكاليف الاستثمارية علاوة على رفع مستويات المخاطر وعدم التأكد لدى المستثمرين . ويعد العراق ، ونظرا للظروف الاستثنائية الصعبة التي مر بها خلال العقود الأربعة الماضية ، احد الدول التي احتلت ذيل قائمة مؤشر مدركات الفساد في العالم وخاصة خلال الفترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وهو ما اثر وبشكل كبير على مستويات الاستثمار فيه سواء الاستثمار العام أو الخاص أو الأجنبي خلال تلك العقود الأربعة .وعليه وبهدف رفع مستويات الاستثمار في العراق ينبغي العمل على تخفيض مستويات الفساد إلى حدوده (الدنيا) المقبولة ، ضمن المستويات العالمية ، ويمكن الاستفادة في ذلك من البرامج والسياسات التي تنصح بها المنظمات الدولية كمنظمة الشفافية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة اللذان لهما خبرة واسعة في مجال مكافحة الفساد .

## المصادر :

**المصادر باللغة العربية:**


١. إسماعيل ، محمد و حسن جمال قاسم ،٢٠١٧، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

٢. ألبرغوثي ، بلال ، ٢٠١٦، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ، القدس، فلسطين .

٣. بن جليلي، رياض،٢٠٠٨، برامج الإصلاح المؤسسي ، جسر التنمية ، العدد ٧٧ ، المعهد الغربي للتخطيط ، الكويت .

٤. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٩، معوقات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار العابد للطباعة والنشر، موصل، العراق.

٥. حسن كريم عاتي ، ٢٠١٤، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية : أضواء ومعالجات ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد ٦، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق .

٦. خضري ، ياسمين ،٢٠١٤، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ، مركز العقد الاجتماعي ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،مجلس الوزراء المصري .

٧. خلف، فاطمة إبراهيم ، ٢٠١١، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي : دراسة تطبيقية في مصر للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٨ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد ٧،المجلد٤.

٨. الصباغ ،عبد الحميد و دهمان ، رائد ، ٢٠١٦، تحليل العلاقة بين الفساد والاقتصاد : دراسة في مجموعة من البلدان المختارة ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد (٢) ، العدد(٦) ،ص ص.١٤٣-١٦٥.

٩. علي ، عبد القادر علي،٢٠٠٨، مؤشرات قياس الفساد الإداري ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

١٠. علي، أزهار حسن، ٢٠١٧، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠١، المجلد ٢٣، ص ٣٩٨.

١١. عويد ، غزوان رفيق ،٢٠١٦، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية : مع الإشارة إلى حالة العراق ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد ٩، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق .

١٢. فتح الله محمد محمود ، ٢٠١٦، دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، جمهورية مصر العربية .

١٣. القنفد، صالح سعيد صالح ، ٢٠١٤، تقرير الفساد العالمي ، دليل التقارير والمؤشرات العالمية ، دائرة الأبحاث والدراسات ، الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية ، وزارة الداخلية ، السلطة الوطنية الفلسطينية .

١٤. مركز المشروعات الدولية (CIPE) ،٢٠٠٨ ، مكافحة الفساد: التوجه إلى القطاع الخاص ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن .

١٥. منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٥ ، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد : كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات .
١٦. منظمة الشفافية الدولية ،٢٠١١، مؤشر دافعي الرشوة .
١٧. منظمة الشفافية الدولية ،٢٠١٣، مؤشر مدركات الفساد .

**المصادر باللغة الانكليزية :**

1. Kaufmann, Daniel , Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo ,2010 , The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues , Policy Research Working Paper 5430 , The World Bank Development Research Group , Macroeconomics and Growth .
2. Melnikov , Boris and Bettcher, Kim Eric, 2011, Combating Corruption: A Private Sector Approach, Center for International Private Enterprise ,USA.
3. Meno, p, and Sekkat, K, 2005, "Does corruption grease or sand the wheels of growth?", Public Choice 122: 69-97.
4. Ndikumana, Leonce, 2006, Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries, Working Paper, University of Massachusetts, Addis Ababa.
5. Transparency International, 2012, NIS Assessment Toolkit.
6. Transparency International, Corruption Perceptions Index , 2003-2016.
7. Transparency International, Global Corruption Report , 2001-2016.